## البحث الثامن: النظام المحاسبي المالي كتجربة جزائرية في مجال التوحيد المحاسبي الدولي

يخضع تنظيم المحاسبة في الجزائر لمبادئ المخطط المحاسبي الذي تم إعداده سنة 1975، ومن خلال جملة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بداية بالتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، كان لا بد من إرفاقها بإصلاح محاسبي كفيل بإضفاء الصورة الحقيقة لقوائمها المالية، ولهذا فقد اتجهت الجزائر نحو تكييف نظامها المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال طرح مشروع نظام محاسبي مالي جديد بدلا من النظام المحاسبي القديم كونه يحتوي على نقائص وعيوب.

### أولا. مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر

يتمثل التوحيد المحاسبي في الجزائر في الانتقال من نظام قديم يتمثل في المخطط المحاسبي الوطني إلى نظام جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي، نتيجة العيوب والنقائص التي وجهت له.

### 1. لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني

منذ الاستقلال شهد المخطط المحاسبي الوطني عدة تطورات ساعيا في ذلك نحو مواكبة البيئة الدولية، حيث نجد أهم المحطات التاريخية كما يلي:

- **المرحلة الأولى (1962-1972):** في مطلع الاستقلال عام 1962، وجدت المؤسسة الجزائرية نفسها مجبرة على إتباع القواعد المحاسبية الخاصة بالنموذج المحاسبي الفرنسي ممثلا في المخطط المحاسبي العام (PCG، 1957)، ولم تكن هناك أي مبادرة نحو تغيير الأنظمة المحاسبية بل ظل ساريا إلى غاية 1975؛

-**المرحلة الثانية (1973- 1991):** في هذه المرحلة وبالتحديد سنة 1973، قام المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC) بتبني مخطط محاسبي جديد يتماشى والظروف الاقتصادية بالجزائر، ومن بين اتجاهاته أيضا:

- المخطط المحاسبي في خدمة التخطيط وليس السوق المالي؛
- ذو توجه اشتراكي وليس رأسمالي؛
- توحيد عملية المحاسبة وإزالة الغموض عنها وجعلها في متناول الجميع.

وفي 29 أفريل 1975 أصدر المجلس الأعلى للمحاسبة(CSC) الأمر رقم 35-75، الذي يحمل خطة محاسبة وطنية تتضمن ثلاث تعديلات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- تحديد النتائج ضمن سلاسل( المخطط المحاسبي O.C.A.M)؛
- الالتزام بالحفاظ على المخزون الدائم؛
- التبسيط في عرض الحسابات.

وتم تطبيق هذا المخطط المحاسبي المعدل ابتداء من جانفي 1974 على القطاعات المختلفة والمؤسسات العامة والخاصة، وفي منتصف الثمانينات تطور المجلس الأعلى للمحاسبة ليصبح المجلس الأعلى لتكنولوجيا المحاسب بإنتاج أربع مخططات محاسبية قطاعية في كل من الزراعة، السياحة، التأمينات، البنوك.

-. **المرحلة الثالثة (1991-1998)**: إن محاولة الاتجاه نحو اقتصاد السوق، والانتقال إلى الحكم الذاتي للمؤسسات العامة وظهور مختلف أنواع المؤسسات من EURL,SARl تطلب تدخل العديد من المنظمات في مجال توحيد المحاسبة، نذكر منها:

- الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية، التي أصدرت تعليمات خاصة لتعديل المخطط المحاسبي الوطني، منها الأمر رقم 1850 تاريخ 1989/05/24 المتعلق بمحاسبة المعاملات المتعلقة باستقلالية الشركات، الأمر رقم 635 من 1990/03/11 بشأن الاعتراف بمشاركة العمال في أرباح الشركة، الأمر رقم 95/01 من 1995/10/02 بشأن تنسيق حسابات المشاركة، وكذلك الأمر رقم 581 بتاريخ 1997/4/21 المتعلق بمحاسبة إعادة الإدخال وفرق إعادة التقييم؛
- المديرية العامة للنطاقات أضافت سنة 1997 حساب تصفية الشركات؛
- معهد الإصدار وهو بنك الجزائر، حيث قام بإصدار لوائح وتعليمات خاصة بالنشاط المصرفي منها اللائحة 96-07 من 1996/07/03 بشأن تنظيم وسير العمل المركزي والميزانيات العمومية، اللائحة 94-18 من 1994/12/25 بشأن الاعتراف بالمعاملات بالعملة الأجنبية، اللائحة 97-01 من 1997/01/08 بشأن المحاسبة لمعاملات الأوراق المالية، اللائحة 2002-2003 بتاريخ 2002/10/28 بشأن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛

- النظام الوطني للمحاسبين القانونيين ومراجعي الحسابات والمحاسبين المعتمدين: وذلك بموجب القانون 08/91 والمرسوم التنفيذي 92-20 الذي ينص على تحديد الاجتهاد والعناية الواجبة، وإعطاء أي رأي بشأن مسائل تقنية المحاسبة أو القانون أو المالية.

-. **المرحلة الرابعة (1998-2008):** في هذه المرحلة تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة بدلا من المنظمات السابقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 318، وأصبح ساري المفعول سنة 1998من قبل وزارة المالية، وفقا لهدفين رئيسيين:

- مراجعة المخطط المحاسبي الوطني في ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية؛
- مواصلة العمل على توحيد المحاسبة من خلال تطوير محاسبة القطاعات.

إلا أن هذا المجلس لم ينجح في تحقيق أهدافه بسبب الاختلافات البيداغوجية لأعضائه، وقد تم استدعاء كل من المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) والمجلس الأعلى للمحاسبين القانونيين (CSOEC) والشركة الوطنية للمدققين القانونيين(CNCC).

وفي سنة 2001 توقفت أعمال اللجنة الخاصة بالمخطط الوطني وأعدت مناقصة دولية للإصلاح المحاسبي أوكلت للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتمويل من البنك الدولي، قدمت بذلك ثلاث سيناريوهات لإصلاح المخطط المحاسبي لاختيار واحدا منها، والتي تتمثل فيما يلي:

- **السيناريو الأول:** من خلال هذا السيناريو فإنه يتم الاحتفاظ بهيكل المخطط المحاسبي الوطني، ويحدد الإصلاح بتحديث التقنيات مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات القانونية والاقتصادية في الجزائر، وكنتيجة لهذا الإصلاح ظهرت مصطلحات محاسبية جديدة، واجه من خلالها المدققون والمحاسبون عوائق وصعوبة في التكيف وهو ما حتم اللجوء إلى إطار مفاهيمي آخر مختلف؛
- **السيناريو الثاني:** ينص هذا السيناريو على ضرورة الاحتفاظ بهيكل المخطط المحاسبي الوطني مع إدخال الحلول التقنية المتطورة حسب معايير المحاسبية الدولية، إلا أن عدم وضع إطار مفاهيمي جديد يولد نظامين مختلفين أكثر تعقيدا، ومن سلبيات تطبيق هذا السيناريو هو عدم إمكانية التنسيق بين المعالجات الوطنية وبعض الأحكام الجديدة، إضافة إلى تعديل الأدوات البيداغوجية الخاصة بالتكوين؛

- **السيناريو الثالث:** والذي يعتمد على إنشاء مخطط وطني جديد ومتطور على أساس المبادئ والأسس والقواعد المعتمدة الصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية.

وقد تم اختيار السيناريو الثالث من قبل المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) في 2001/09/05 للأسباب التالية:

- لا يوجد توحيد للتسميات المحاسبية؛
- التكاليف الإضافية التي تنتج عن تغيير في الخطط المحاسبية من تدريب وتعليم وتغيير في البرامج؛
- تعاني المحاسبة العمومية من تشوه وفرض للضرائب؛
- يجب أن تنتج الحسابات الاجتماعية معلومات لمختلف أصحاب المصالح.

إن اختيار السيناريو الثالث وإنشاء نظام محاسبي مالي جديد يمكن من وجود ثلاث قفزات نوعية مهمة تتمثل في:

- اختيار الحل الدولي الذي سوف يسمح للمحاسبة بالعمل على قاعدة مفاهيم ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الحديث وإنتاج معلومات مفصلة، تعكس صورة صافية للوضع المالي للمؤسسات؛
- بيان أكثر وضوحا للمبادئ والقواعد لتوجيه محاسبة المعاملات وتقييمها وإعداد المعلومات المالية للمستثمرين الحاليين والمحتملين؛
- إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الجديد على المؤسسات الصغيرة.

**ثانيا. أسباب توجه الجزائر نحو المعايير المحاسبية الدولية**

المخطط المحاسبي الوطني لم يتغير ولم يجرى عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات المتواجدة منذ 33 سنة، والتي أصبحت واضحة من خلال التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية العالمية، وإصدار قوائم مالية ذات موثوقية وفعالة في اتخاذ القرارات، ولعل من أهم الأسباب التي حتمت على الدولة الجزائرية اللجوء إلى خيار المعايير المحاسبية الدولية هي:

**السبب الأول:** وهو الاختيار الدولي الذي يمكن من تقريب الممارسة المحاسبية بالممارسات العالمية التي تعمل على ركيزة مرجعية، ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛

**السبب الثاني:** إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

**السبب الثالث:** وضوح المبادئ والقواعد للتسجيل المحاسبي وتقييم وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير إداري؛

**السبب الرابع:** يتعلق بإمكانية تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة في الكيانات الصغيرة؛

**السبب الخامس:** تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام المحاسبي الوطني الذي لا يتلاءم مع اقتصاد السوق؛

**السبب السادس:**محاولة الحد من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، من أجل جلب المستثمر الأجنبي؛

**ثالثا: نقائص المخطط المحاسبي الوطني**

منذ تطبيق المخطط المحاسبي الوطني إلى غاية صدور النظام المحاسبي المالي، لوحظ وجود نقائص كثيرة منها خاصة بالجانب المفاهيمي وأخرى خاصة بالجانب العملي الميداني، كما يلي:

**1. النقائص الخاصة بالجانب المفاهيمي**

- **غياب الإطار المفاهيمي:** من بين السلبيات التي تؤخذ على المخطط المحاسبي الوطني هو غياب الإطار المفاهيمي الذي يعتمد على المبادئ والأهداف والقواعد المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي أدى إلى تعدد الاجتهادات الشخصية في حل المشكلات المحاسبية، وبالتالي عدم إمكانية المقارنة؛

- **عدم تحديد مستخدمي المعلومة المحاسبية:** إن اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على الجانب التقني في المحاسبة أهمل عدة جوانب من بينها عدم تحديد مستخدمي المعلومة المحاسبية، حتى وإن كان الهدف الأساسي له هي الدولة إلا أن هناك خلط بين الدولة كممثل اقتصادي وكطرف بهتم بالضرائب والتنظيم الاقتصادي؛

- **التوحيد المحاسبي:** لم يقدم المخطط المحاسبي الوطني طريقة لوضع المعايير المحاسبية، بل ما يلاحظ هو أن عدم تطوير المحاسبة التحليلية والتحليل المالي من آثار هذه النواقص.